

Distr.: Limited
11 November 2009
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والستون

اللجنة الثانية

البند ٥٣ (ط) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

السودان*: مشروع قرار

تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٧/٥٣ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ و ٢١٥/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٢٠٥/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٢٠/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ١٩٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ١٩٧/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، المتعلقة بتعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية،

وإذ تشير أيضا إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١)،

وإذ تلاحظ أن البرنامج العالمي للطاقة الشمسية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥ أسهم في إذكاء الوعي بالدور المتزايد الذي يمكن أن تؤديه مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فيما يتصل بإمدادات الطاقة العالمية،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ١/٦٠.



وإذ تكرر تأكيد مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٢) والمبادئ الواردة في جدول أعمال القرن ٢١^(٣)، وإذ تشير إلى التوصيات والاستنتاجات الواردة في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٤) بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى المناقشة المواضيعية للجمعية العامة بشأن كفاءة استخدام الطاقة وحفظ الطاقة، ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة التي عقدت في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩،

وإذ ترحب بالعرض المقدم من حكومة الهند لاستضافة المؤتمر الدولي للطاقة المتجددة في نيو دلهي في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠،

وإذ ترحب أيضا بالمبادرات الرامية إلى تحسين سبل الحصول، لأغراض التنمية المستدامة، على خدمات طاقة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها وتكون مجدية من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية وسليمة من الناحية البيئية للإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تعترف بأن تطوير الطاقة الجديدة والمتجددة يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في تنويع مصفوفة الطاقة، وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة في إنتاج الطاقة واستهلاكها، وتسريع النمو الاقتصادي والعمالة، مع الإنصاف والإدماج الاجتماعي، وكفالة سبل الحصول على الطاقة وتوافرها، وتعزيز التعاون والتكامل في مجال الطاقة، وتقديم الفوائد البيئية وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تشدد على أن زيادة استخدام وتعزيز جميع أشكال الطاقة الجديدة والمتجددة لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك أشكال الطاقة الشمسية الحرارية والفلطائية الضوئية وطاقة الكتلة الأحيائية والرياح والطاقة المائية والمدينة الجزرية والمحيطية والحرارية الأرضية، يمكن أن يسهما إسهاماً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب) القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وإذ تعترف بأن زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة يمكن أن يتيح خيارات مهمة لتوفير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة وزيادة إمكانية الحصول على خدمات طاقة حديثة،

وإذ تلاحظ أن التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتكنولوجيا المتقدمة للطاقة النظيفة يتيح، إضافة إلى زيادة كفاءة إنتاج الطاقة واستخدامها، خيارات يمكن أن تحسن الأحوال البيئية العالمية والمحلية،

وإذ تعترف بإسهامات مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في خفض انبعاثات غازات الدفيئة والتصدي لتغير المناخ الذي يشكل مخاطر وتحديات جسيمة،

وإذ تلاحظ أن الطلب العالمي على الطاقة يواصل الازدياد، مع التسليم بأن حصة الطاقة المستمدة من المصادر الجديدة والمتجددة ما زالت منخفضة كثيرا عن إمكاناتها الكبيرة، وإذ تشدد، في هذا الصدد، على الحاجة إلى استغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

وإذ تشدد على الحاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لحشد توفير موارد مالية كافية وذات نوعية ملائمة تصل في التوقيت المناسب، وكذلك الحاجة إلى نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل إتاحة استخدام مصادر الطاقة بكفاءة وعلى نطاق أوسع، ولا سيما مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

وإذ تؤكد من جديد أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته وأنه ليس من قبيل المغالاة التأكيد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تسلّم بالحاجة إلى تهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات للاستثمار والتمويل المطرد،

وإذ تعترف بأن لجنة التنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يواصلان الاضطلاع بدور محوري كمنتدين لمناقشة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتنمية المستدامة،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها الحكومات والمؤسسات التي شرعت في سياسات وبرامج تسعى إلى توسيع نطاق استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة لأغراض التنمية المستدامة، وإذ تعترف بإسهامات المبادرات والمؤسسات الإقليمية واللجان الاقتصادية الإقليمية في دعم الجهود التي تبذلها البلدان، ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في هذا الصدد،

وإذ تلاحظ مع التقدير إنشاء الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، التي ترمي إلى تشجيع نشر الطاقة المتجددة واستخدامها المستدام،

وإذ تلاحظ أيضا مع التقدير الآليات والمبادرات الإقليمية للتعاون والتكامل في مجال الطاقة لتشجيع استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة مثل صندوق تمويل مصادر الطاقة البديلة النابع لتحالف بلدان منطقة البحر الكاريبي في مجال النفط، ومشروع أمريكا الوسطى للتكامل والتنمية، وبرنامج منطقة البحر الكاريبي لتنمية الطاقة المتجددة، ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا للطاقة، في جملة أمور،

وإذ تلاحظ مع القلق أن الملايين من الفقراء في البلدان النامية غير قادرين على تحمل تكلفة الحصول على خدمات الطاقة الحديثة، حتى عندما تكون تلك الخدمات متوفرة،

وإذ تؤكد على الحاجة الملحة لإزالة الحواجز على جميع المستويات لتعزيز واستخدام الطاقة المتجددة،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٥)؛

٢ - تؤكد ضرورة تحقيق زيادة هامة في حصة الطاقة الجديدة والمتجددة في مصفوفة توريد الطاقة على الصعيد العالمي؛

٣ - تؤكد من جديد الحاجة إلى التنفيذ التام لخطة جوهانسبرغ للتنفيذ^(٤)؛

٤ - تشدد على الحاجة إلى تحسين سبل الحصول، لأغراض التنمية المستدامة، على خدمات وموارد طاقة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها وتكون مجدية من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية وسليمة من الناحية البيئية، وتأخذ في اعتبارها تنوع الحالات وتباين السياسات الوطنية والاحتياجات المحددة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٥ - تشدد أيضا على الحاجة إلى تكييف أعمال البحث لدعم تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، مما سيتطلب زيادة الالتزام بمحشد الموارد المالية والبشرية للتعجيل بجهود البحث، من جانب الحكومات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، حسب الاقتضاء، بمن فيهم القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية؛

٦ - تشدد كذلك على الحاجة إلى التعجيل في تنمية ونشر ووزع تكنولوجيات كفاءة الطاقة وحفظ الطاقة الميسورة التكلفة والأكثر نظافة، وتكنولوجيات الطاقة الجديدة

(٥) A/64/277.

والمتجددة، بالإضافة إلى نقل هذه التكنولوجيات، ولا سيما إلى البلدان النامية، بشروط مواتية، بما في ذلك بشروط ميسرة و تفضيلية؛

٧ - تشجيع الجهود التي تبذلها الحكومات بهدف تهيئة وتطوير بيئة تمكينية على جميع المستويات لكفالة تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة واستخدامها، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود في البلدان النامية؛

٨ - تهيب بالحكومات وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة وسائر أصحاب المصلحة المعنيين السعي، حسب الاقتضاء، إلى الجمع بين زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة للطاقة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأكثر نظافة والاستخدام المستدام لموارد الطاقة التقليدية، التي يمكن أن تلبى الاحتياجات المتزايدة من خدمات الطاقة في الأجل الأطول من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

٩ - تشجيع المبادرات العالمية والإقليمية والوطنية المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة لتعزيز فرص حصول أشد الناس فقرا على الطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، ولتحسين كفاءة الطاقة والمحافظة عليها باللجوء إلى مزيج من التكنولوجيات المتاحة، مع المراعاة التامة لأحكام خطة جوهانسبرغ للتنفيذ بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛

١٠ - ترحب بالجهود التي تبذلها بعض البلدان النامية لوضع أهداف وطنية طوعية للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة؛

١١ - تهيب بالبلدان النامية أن تعمل على تحقيق زيادة كبيرة في الموارد المالية واتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، على النحو المبين في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

١٢ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان الأفريقية المبذولة في مجال تشجيع تطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وإنتاجها واستخدامها، مع التسليم بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا فيما يتعلق بالحصول على إمدادات وخدمات للطاقة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها؛

١٣ - تهيب أيضا بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى

تطوير واستخدام مصادر الطاقة، بما في ذلك الطاقة الجديدة والمتجددة، بجملة وسائل منها تقديم المساعدة المالية والتقنية وبناء القدرات؛

١٤ - **تهيب كذلك** بالمجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية التي تقوم بالفعل بتطوير واستغلال مواردها من الطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وذلك بهدف الحفاظ على كفاءة واستدامة إنتاج الطاقة؛

١٥ - **تكرر دعوتها** لجميع مؤسسات التمويل ذات الصلة والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، وكذلك مؤسسات التمويل الإقليمية والمنظمات غير الحكومية إلى أن تواصل، حسب الاقتضاء، دعم الجهود الرامية إلى تطوير قطاع الطاقة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالاستناد إلى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة المواتية للبيئة والتي ثبتت فائدتها، مع المراعاة التامة للبنية الإنمائية للاقتصادات المعتمدة على الطاقة في البلدان النامية، وأن تساعد في تحقيق معدلات الاستثمار اللازمة لتوسيع نطاق إمدادات الطاقة، بما في ذلك خارج المناطق الحضرية؛

١٦ - **تلاحظ وتشجع** الأنشطة الجارية ذات الصلة بتعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة داخل منظومة الأمم المتحدة؛

١٧ - **تشجع** منظومة الأمم المتحدة على مواصلة إذكاء الوعي بأهمية تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك ضرورة تشجيع مصادر جديدة ومتجددة للطاقة، وبالدور المتزايد الذي يمكن أن تؤديه هذه المصادر في إمدادات الطاقة على النطاق العالمي، وبخاصة في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

١٨ - **تعترف** بالحاجة إلى توفير الموارد المالية والتقنية، فضلا عن بناء القدرات والوصول إلى التكنولوجيا ونقلها لدعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق الحصول على خدمات الطاقة الحديثة والرخيصة وعلى الطاقة الجديدة والمتجددة من أجل النمو الاقتصادي، والتنمية البشرية والاجتماعية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٩ - **تشجع الأمين العام** على مواصلة بذل جهوده من أجل تعزيز حشد الموارد المالية، بطريقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها، وتوفير المساعدة التقنية وتعزيز فعالية الأموال الدولية المتاحة حاليا والاستفادة الكاملة منها، من أجل التنفيذ الفعال للمشاريع الوطنية والإقليمية ذات الأولوية العليا في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛

٢٠ - تؤكد أن التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة المتاحة واستكشاف مصادر إضافية يتطلبان نقل التكنولوجيا ونشرها على نطاق العالم، بوسائل منها التعاون فيما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

٢١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وأن يضع في اعتباره آراء الدول الأعضاء بشأن الإجراءات المتخذة لتهيئة بيئة تمكينية على جميع المستويات لتعزيز الطاقة المتجددة واستخدامها والتحديات الماثلة أمام تهيئة هذه البيئة؛

٢٢ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"، البند الفرعي المعنون "تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة".